خطة مقترحة لمكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الرياضية المصرية

أ.د/ حازم كمال الدين عبدالعظيم أ.د/شيماء صلاح سيد م.م/شريف جمال محمد

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث

يتميز العصر الحديث بسمات مهمة من أبرزها السعي المتواصل للدول إلى تحسين المستويات المعيشية لمواطنيها من خلال محاولة تحقيق معدلات نمو متزايدة فى جميع مجالات الحياة، فهى تضع الخطط والبرامج والسياسات وتبذل جهوداً مكثفة لتوفير كافة ما تحتاجه هذه العملية الواسعة من أموال ومعدات وتكنولوجيا. ولكن جميع هذه الجهود لا يمكن لها أن تحقق الأهداف المنتقاة منها ما لم يتم تنمية العنصر البشرى، فالإنسان هو الضمان الوحيد لبعث الحياة فى كافة المجالات وهو العنصر الحاكم والقوة المحركة لجميع سياسات وبرامج الأنشطة وأصبح تقدم الدول ورفاهيتها (السياسية- الاجتماعية- الاقتصادية- الرياضية- العلمية) يقاس بما تملكه من ثروات بشرية قومية ولذا اهتمت الدول فى جميع مؤسساتها بعملية التنمية في كافة مجالات الحياة. (٢ : ١٢٥)

وأصبحت الرياضة تدار من منظور صناعي وأصبح مصطلح صناعة الرياضة من المصطلحات المتداولة وأصبحت الرياضة مادة للترويج والتسويق، وأصبح أبطال الرياضة في مقدمة الاعلانات التجارية، وظهر ما يسمي بالرعاية الرياضية والتسويق الرياضي والتمويل الرياضي، والاستثمار الرياضي وغيرها من الموضوعات الاقتصادية والتنموية في المجال الرياضي، وقد تغيرت أساليب الإدارة الرياضية وتطورت بشكل يلفت الأنظار وأصبح الأمر يشير بوضوح إلي أن هناك متجهات وأساليب إدارية مستحدثة. (٦ : ٢٤)

وتعد المشكلات والأمراض الوظيفية التى تصيب كاهل الجهاز الإداري الذى يتولى إدارة الرياضة على كافة المستويات بدءا من وزارة الشباب حتى أصغر مركز للشباب معوقاً خطيراً للتقدم الرياضى، وهذه الأمراض الوظيفية تتمثل فى النفاق الإدارى والتخلف الإدارى والبيروقراطية الإدارية والانحراف الإدارى والفساد الإدارى. (٤ : ٥٩)

ويعد تقرب المرؤوسين للرؤساء عن طريق الكلام أو عن طريق الفعل للحصول على مميزات خاصة عرفت هذه الظاهرة باسم "النفاق الإدارى" وبعد الحصول على المميزات ومنها المراكز القيادية ظهرت عدم قدرة المنافقين على ترجمة الأهداف إلى سياسات وعدم القدرة على صب السياسات فى برامج محددة للنهوض والارتقاء بالهيئة وأطلق على ظاهرة القصور كما وكيفا فى تحقيق وظائف الإدارة ظاهرة "الانحراف الإدارى" ثم ظهرت أنماط من السلوك المعقد وكثرة الإجراءات والمركزية فى اتخاذ القرارات والسيطرة وعدم التفويض وأطلق على هذه الظاهرة "البيروقراطية الإدارية" ثم طالعتنا الصحافة بالمشاكل المعقدة والشائكة فى الوسط الرياضى وانتشرت القضايا الرياضية فى المحاكم المدنية وأطلق على هذه الظاهرة "الانحراف الإدارى" .(٥ : ١٢٦)

أ.د/ حازم كمال الدين عبد العظيم — **رئيس قسم الإدارة الرياضية والترويح**
أ.د/ شيماء صلاح سيد — **أستاذ بقسم الإدارة الرياضية والترويح**
م.م/ شريف جمال محمد — **مدرس مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح**

والفساد هو إخلال الإنسان بواجبات وظيفته والقيام بأعمال من الأعمال المحرمة علية والمخالفة للقانون والإخلال بالثقة المشروعة في الوظيفة.

والفساد هو إساءة استعمال السلطة او الوظيفة العامة للكسب الخاص.او استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشمل جميع أنواع الرشاوي للمسئولين المحليين أو السياسيين.

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه (سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول علي مكاسب شخصية والفساد هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقسق مصلحة خاصة ذاتية لنفسة وجماعته).

وتعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور تأخذ أبعاد واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، ولم تسلم منه أي دولة في العالمِ متقدمة كانت أم نامية، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بأن الفساد يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي، ومستوى معيشي مرتفع، بينما يرتفع بمعدلات وتأثير كبير في الدول النامية بصفة عامة، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص. (٣ : ٦٩)

ومن خلال عمل الباحثون وخبراتهم بالمؤسسات الرياضة واطلاعهم على العديد من تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وتقارير الإدارة المركزية للرقابة والمعايير بوزارة الشباب والرياضة وتقارير المتابعة بالمديريات وكذا اطلاعهم على بعض الابحاث والرسائل العلمية ومن هذا المنطلق وفى ظل الإرادة الحقيقية للشعب المصرى والإرادة السياسية لمكافحة الفساد والتى عبر عنها دستور (٢٠١٤م) بأن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة وسيادة القانون حيث يعد الفساد هو العدو الرئيسي للتنمية الشاملة، وبرغم ذلك وطبقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧م فإن مصر تحتل الترتيب (١١٧) من بين عدد (١٨٠) دولة حول العالم طبقا لمؤشر مدركات الفساد بها وذلك بعدد (٣٢) نقطة من أصل (١٠٠) نقطة، مما دعا الدولة إلى وضع استراتيجية قومية وطنية لمكافحة الفساد بدأت مرحلتها الأولى من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ واستكملتها بالمرحلة الثانية من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ (٣٢) وفى ضوء تغير دور الرياضة بشكل كبير فى العقود الاخيرة حيث أصبحت فى الوقت الحاضر تهيمن عليها المصالح التجارية والاستثمارية بشكل متزايد جذب اهتمام وسائل الإعلام بشكل واسع وأصبحت الأموال تتدفق بغزارة فى هذا القطاع، حيث تضمنت احصائيات مكتب التحليلات الاقتصادى الأمريكى حجم الدخل السنوى لقطاع الرياضة والذى بلغ ٢١٢.٥ مليار دولار سنوياً، وغالباً ما يتفشى ويطغى الفساد على هذه المبالغ الضخمة، حيث أصبح سوء الأداء الإدارى والما لى مشكلة خطيرة تؤثر على الرياضة على المستوى العالمى ويمنعها من تحقيق أهدافها، حيث شهد فى السنوات الأخيرة العديد من حالات سوء الإدارة والفساد فى أوساط المؤسسات الرياضيةٍ سواء المحلية أو الدولية كالتى هزت عرش الاتحاد الدولى لكرة القدم FIFA، فأصبحت بذلك الرياضة مستنقعاً لتكاثر هذا الوباء وقبلة لكل فاسد منٍ أجل الأستثمار فى هذا القطاع، حتى أن البعض وجدها فرصة مناسبة من أجل تحقيق مآربه والاستفادة الماديا قدر الامكان، فأصبح بذلك الفساد الرياضي نشاطا أمنا بالمقارنة مع غيره من مغريات الجريمة المنظمة فالرياضة تسمح بتبييض الأموال والتمتع بدرجة معينة من الإفلات من العقاب فهو أقل خطورة من التجارة بالمخدرات أو الاسلحة، الأمر الذى دعا الباحثون الى محاولة دراسة واقع الفساد بالمؤسسات الرياضية المصرية لوضع آليات لمكافحته فى ضوء مبادئ الحوكمة.

حيث أثبتت الدراسات العالمية أن الدول التي تتطرق لقضية الفساد، وتعمل على تحسين الحوكمة بها، تستطيع أن ترفع عائدها القومي بما يعادل أربع أضعاف على المدى البعيد، فالمؤسسات لن تحقق أهدافها في النمو والنهوض إلا إذا تأكد المستثمرون من أنهم يوجهون أموالهم إلى المكان المناسب والنشاط الأمثل الذي يحقق لهم أفضل عائد ممكن. (١ : ٣)

ومن هذا المنطلق كان لزاماً على المؤسسات الرياضية تحقيق الإدارة الجيدة بها من خلال وضع السياسات والآليات والممارسات التى تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم وتتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات بالمؤسسات الرياضية لاعلى مستوى من الفاعلية بشكل يرضى المواطنين مما يؤدى الى إصلاح الإدارات والحد من البيروقراطية وتبسيط القوانين واللوائحٍ التي تحكم المؤسسات وذلك للحد من تلاعب الموظفين بها وانتشار الرشوة، ولتسريع سهولة الأعمال وانطلاقا من أن الفساد هو العقبة الرئيسية التى تعوق تحقيق التنمية الشاملة لما له من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة وإهدار للطاقات المتاحة وتقويض لقدرة المؤسسات على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين،

ترجع أسباب الفساد الإدارى نتيجة لفساد القيم الاجتماعية والدينية بالمجتمع وسيادة القيم المادية. فالإنسان الذى يعملٍ بالهيئة الرياضية هو جزء من المجتمع يتأثر فى حياته وعمله بالقيم السائدة بالمجتمع والتى يعطيها الناس وزنا كبيرا فالقيم تعبر عن المرغوب واللامرغوب فى المجتمع.

والقيم تعد من أكثر سمات الفرد تأثرا بالثقافة العامة فهي أحد موجهات السلوك الفردي وهي تحدد مجموعةٍ معايير وأحكام لما يجب أن يكون علية الفرد ومرشد للتصرفات والإنفعالات والقيم تنتشر في حياة الناس أفرادا وجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك وبالحاجات والرغبات والأهداف.**ولذلك يسعي الباحثون لوضع خطة مقترحة لمكافحة الفساد الاداري بالمؤسسات الرياضية .**

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث وضع خطة مقترحة لمكافحة الفساد الاداري بالمؤسسات الرياضية .

رابعاً: تساؤلات البحث

١- ما الخطة المقترحة لمكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الرياضية المصرية ؟

خامساً: مصطلحات البحث

- **الفساد الإداري :**

"هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، واستغلال منصب ما، من أجل القيام بأعمال وخدمات لمجموعة من الأشخاص، بشرط الحصول على مقابل مادي أو مصلحة شخصية لذلك". (٨ : ١)

إجراءات البحث:

أولاً: منهج البحث

انطلاقا من مشكلة البحث ووفقاً لأهداف البحث وتساؤلاته سوف يستخدم الباحثون المنهج الوصفي نظراً لملائمته لطبيعة البحث.

ثانياً: مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في :

- الخبراء في المجال الرياضي بالقطاعات الأهلية والحكومية وعددهم (٢١) خبير .

ثالثاً: عينة البحث

تم اختيار العينة من مجتمع البحث.

أ- الخبراء في المجال الرياضي بالقطاعات الأهلية والحكومية وعددهم (١٠) خبير.

رابعاً : أدوات جمع البيانات :

أ- المقابلة الشخصية الغير مقننة:

تم اجراء المقابلة الشخصية مع قيادات والمسئولين والقائمين على عمليات المتابعات من اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات واعضاء ادارة الشؤون المالية ببعض مديريات الشباب والرياضة لجمع البيانات الخاصة بالظاهرة قيد البحث والحصول على الإجابة عن بعض الأسئلة والتى تعذر على الباحثون الوصول الى إجابة لها من تحليل التقارير. وخلال المقتبلة تم الاطلاع علي تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وتقارير الإدارة المركزية للرقابة والمعايير بوزارة الشباب والرياضة وبعض تقارير لجان المتابعة بالمديريات عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. ولسرية التقارير تم رفض الحصول علي نسخة ورقية.

ب- استمارة استبيان:

استعان الباحثون فى استيفاء بيانات الدراسة بالاستبيان كأداة لجمع البيانات. بهدف التعرف على **الخطة المقترحة لمكافحة الفساد الاداري بالمؤسسات الرياضية.** وبعد تحديد الهدف قام الباحثون بالخطوات التالية:

١- تحديد المحاور الرئيسية للاستبيان:

قام الباحثون بتصميم استمارة استبيان بالاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة والدراسات المرتبطة بالفساد الاداري ورؤية مصر ٢٠٣٠م "**أحلام بركاتى** (٢٠١٨) (٢)، **بوعزة الأمين** (٢٠١٨) (٢١)، **جمال محمد على** (٢٠١٨) (٢٩)، **أحمد سيد أحمد** (٢٠١٧) (٣٧)، **مصطفى محمد مقلد** (٢٠١٧) (٥٤)، **يونس جعادى** (٢٠١٧) (٦٢)، **أحمد محمد سيد** (٢٠١٦) (٧)، **إسلام أحمد** (٢٠١٦) (١٤)، **أمانى محمد** (٢٠١٦) (١٣)، **دعاء نبيل** (٢٠١٦) (٣٤)، **عبد السلام على** (٢٠١٦) (٤٤)، **عبدالله حسين** (٢٠١٦) (٤٣)، **علاء فراج** (٢٠١٦) (٤٦)، **عمرو شوقى**" (٢٠١٦) (٤٨)،

ومن خلال ذلك توصل الباحثون إلى عدد (٦) محور وهي:

- الأهداف الرئيسية.
- سياسات التنفيذ.
- المسئول عن التنفيذ.
- المدى الزمنى للتنفيذ.
- المسئول عن المتابعة.
- مؤشرات قياس الأداء.

مرفق (١) وتم عرض المحاور على (١٠) من السادة الخبراء.

مرفق (٢) وقد اشترط الباحثون في إختيار الخبراء أن تتوافر فيهم الشروط التالية:

- أن يكون حاصل على درجة إستاذ علي الأقل فى الإدارة أو الإدارة الرياضية.
- أن يكون قائم بالتدريس الفعلي في الجامعات المصرية.
- لديه خبرة لا تقل عن ٢٠ سنة في مجال الإدارة أو الإدارة الرياضية.

لإبداء الرأي من حيث:

- مدى موافقة السادة الخبراء لمحاور الاستبيان.
- مدى كفاية هذه المحاور.
- تعديل أو حذف أو إضافة محاور أخرى.
- دمج اي محور مع الاخر

وجدول (١) يوضح النسبة المئوية لآراء الخبراء حول مناسبة المحاور المقترحة.

جدول (١)

الدرجة المقدرة والنسبة المؤية لأراء السادة الخبراء حول محاور الاستبيان الخاص بالخطة المقترحة لمكافحة الفساد بالمؤسسات الرياضية. (ن=١٠)

م	المحاور	موافق		غير موافق	
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
١	الأهداف الرئيسية.	١٠	١٠٠	٠	٠
٢	سياسات التنفيذ.	١٠	١٠٠	٠	٠
٣	المسئول عن التنفيذ.	١٠	١٠٠	٠	٠
٤	المدى الزمنى للتنفيذ..	١٠	١٠٠	٠	٠
٥	المسئول عن المتابعة.	١٠	١٠٠	٠	٠
٦	مؤشرات قياس الأداء.	١٠	١٠٠	٠	٠

يتضح من جدول (١) أن النسبة المئوية للآراء تراوحت ما بين (٠% : ١٠٠%) وقد إرتضى الباحثون وفقا للآراء الخبراء نسبة ٥٠% فأكثر .

وقد راي الخبراء فصل المؤسسات الحكومية (وزارة الشباب والرياضة / مديريات الشباب والرياضة ومراكز الشباب) عن المؤسسات الاهلية (اللجنة الاولمبية و الاتحادات الرياضية والاندية) لوجود اختلاف في بعض المخالفات نتيجة طبيعة العمل والنشاط

إعداد عبارات الاستبيان:

من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث العلمية السابقة "**جمال محمد على** (٢٠١٨) (٢٩)، **أحمد سيد أحمد** (٢٠١٧) (٣٧)، **مصطفى محمد مقلد** (٢٠١٧) (٥٤)، **يونس جعادى** (٢٠١٧) (٦٢)، **أحمد محمد سيد** (٢٠١٦) (٧)، **إسلام أحمد** (٢٠١٦) (١٤)، **أمانى محمد** (٢٠١٦) (١٣)، **دعاء نبيل**" (٢٠١٦) (٣٤)، قام الباحثون بصياغة عبارات الإستبيان بالمحاور المستخلصة من رأي الخبراء، وقد راعى الباحثون عند صياغته لعبارات الاستبيان أن تكون العبارات سهلة وبسيطة ومفهومة ، عبارة موزعة علي محاور الاستبيان كالتالي :

المحور الأول: الأهداف الرئيسية.ويتضمن (١٠) عبارة.

١-الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الرياضي الحكومى والاهلي للدولة وتحسين الخدمات الجماهيرية.

٢-إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى كافة عناصر المنظومة الإدارية.

٣-سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد.

٤-تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة.

٥-دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد.

٦-الارتقاء بالمستوى المهني والمعيشي للعاملين بالمجال الرياضي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- رفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته، وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة.

٨-تعزيز التعاون المحلى فى مجال مكافحة الفساد.

٩-تعزيز التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد.

١٠-مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.

المحور الثاني: سياسات التنفيذ. ويتضمن (٤٦) عبارات.

- تعديل وتحديث الهياكل التنظيمية.
- دعم الرقابة الداخلية.
- إصلاح نظم التعيين والتقييم والترقية.
- إصلاح هياكل المرتبات والأجور.
- تدريب الاداريين والأخصائيين بكافة المستويات الإدارية الحكومية والاهلية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنتها.
- تفعيل تبادل المعلومات بين المؤسسات الرياضية الكترونياً.
- تفعيل مدونات سلوك الموظفين.
- تفعيل قانون منع تضارب المصالح للموظفين الحكوميين وميكنة إقرارات الذمة المالية.
- إتاحة البيانات والمعلومات عن أعمال الجهاز الإدارى للدولة فيما لا يضر بالأمن القومى وسرية البيانات الشخصية للمواطنين.
- إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقاً لدستور ٢٠١٤م والقوانين المنظمة لذلك.
- نشر التوعية عن الأجهزة الرقابية واختصاصاتها فى مجال منع ومكافحة الفساد.
- نشر الموازنة العامة للدولة فى شكل مبسط.
- تصميم مواقع الكترونية لكافة الجهات الحكومية وربطها.
- مكافحة الممارسات الفاسدة فى القطاعات المختلفة فى الحكومة وضبط الانفاق الحكومى وترشيده.
- استحداث والعمل على تطوير منظومة تشريعات مكافحة الفساد للتأكد من كفايتها واتساقها مع دستور مصر ٢٠١٤ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنها على سبيل المثال:
- سن قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء
- سن قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات، تعديل قانون المناقصات والمزايدات
- تحديث التشريعات المنظمة لعمل واستقلالية الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد.
- تحديث التشريعات المنظمة للصناديق الخاصة.
- تطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية.
- تطوير نظم العمل بجهات التحقيق والمحاكم مع توفير الدعم الفنى والمالى اللازمين.
- دعم قدرات وحدات تنفيذ الأحكام القضائية تحقيقا لمبدأ سيادة القانون.
- إنشاء محاكم متخصصة لجرائم الفساد.
- تطوير هياكل الأجهزة الرقابية وبما يتناسب مع طبيعة عمل كل منها.
- توفير الدعم المالى والفنى للأجهزة الرقابية.
- تدعيم استقلالية الأجهزة الرقابية.
- رفع مستوى الدخول وعدالة توزيعها.
- ترشيد الانفاق الحكومى لدعم مشروعات التنمية.
- زيادة التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
- تخفي الأعباء على أصحاب الدخول المحدودة.
- تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبى والجمركى.
- ترسيخ القيم الدينية والعادات السلوكية الإيجابية.

– التوعية الجماهيرية بشأن خطورة الفساد وتعزيز دور المواطنين فى ممارسة الرقابة الشعبية لمواجهته.
– تفعيل دور الإعلام فى مواجهة الفساد.
– تدعيم الثقة فى مؤسسات الدولة.
– تطوير التشريعات والأطر الحاكمة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
– وضع آليات حديثة للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
– دعم الجهود المبذولة لتطوير التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات وما يتطلبه من إصدار التشريعات والتصديق على الاتفاقيات.
– تعظيم تمثيل مصر فى الفاعليات الاقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد.
– تفعيل بنود الاتفاقيات المصدق عليها فى مجال منع ومكافحة الفساد.
– الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد.
– مراجع ووضع الأطر القانونية لإنشاء وعمل الجمعيات الأهلية.
– تشجيع منظمات المجتمع المدنى على الاهتمام بمحاربة الفساد وإعطائه أولوية.
– تيسير وصول منظمات المجتمع المدنى للمعلومات المتاحة بما لا يمس بالأمن القومى أو الصالح العام وبناء قنوات اتصال تربط منظمات المجتمع المدنى بالجهاز الادارى والأجهزة الرقابية بالدولة.
– تنظيم نشر المعلومات من قبل منظمات المجتمع المدنى ووضع أطر تحمى موضوعية المعلومات المنشورة ودقتها.

المحور الثالث: المسئول عن التنفيذ.. ويتضمن (٦) عبارة.
– وزارة الشباب والرياضة
– اللجنة الالمبية المصرية.
– الاتحادات الرياضية.
– الجهاز المركزى للمحاسبات.
– مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات.
– نقابة المهن الرياضية.

المحور الرابع: المدى الزمنى للتنفيذ. ويتضمن (١) عبارة.
–متوسط (٢٠٢٣– ٢٠٢٧)

المحور الخامس: المسئول عن المتابعة. ويتضمن (٥) عبارة.
–الجمعيات العمومية
– مجلس النواب.
– اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
– منظمات المجتمع المدنى.
– الصحف ووسائل الإعلام.

المحور السادس: مؤشرات قياس الأداء ويتضمن (٤٢) عبارة.
– وجود جدول أجور معدل.
– وجود هياكل تنظيمية محدثة ومطبقة.
– صدور قانون جديد للعاملين بالمجال الرياضي.
– زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتدريب العاملين بالجهاز الحكومى بالدولة.

- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- ربط بعض الحوافز للعاملين بمدى الالتزام بمدونات السلوك.
- وجود نظم لميكنة إقرارات الذمة المالية للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة.
- صدور قانون إتاحة وحرية المعلومات.
- وجود مواقع الكترونية محدثة للجهاز الادارى للدولة.
- تعديل قانون المناقصات والمزايدات.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- صدور القوانين الحديثة المعنية بمنع ومكافحة الفساد.
- صدور القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية.
- تقارير المتابعة المعدةٍ بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- معدلات الإنجاز وفقا لإحصائيات التنفيذ.
- إنجاز ميكنة الأعمال القضائية.
- تنفيذ إنشاء المحاكم المتخصصة فى جرائم الفساد.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- استطلاع الرأى فى مدى تبسيط إجراءات التقاضى.
- وجود هياكل تنظيمية محدثة ومعتمدة للأجهزة الرقابية.
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للأجهزة الرقابية.
- صدور قوانين ولوائح حديثة بتنظيم عمل الأجهزة الرقابية وفقاً لدستور ٢٠١٤.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- زيادة الاعتمادات المالية للمشاريع الاستثمارية والتنموية بموازنتى ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧.
- ارتفاع عدد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع متحصلات الضرائب ومتابعة تقارير حجم التهرب الضريبى والجمركى.
- تقارير المتابعة العدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- وجود برامج تعليمية وتوعية بمخاطر الفساد.
- ارتفاع عدد المبادرات المجتمعية لمكافحة الفساد.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- وجود نظم لتبادل البيانات والمعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- انعقاد الدورات التدريبية فى مجال منع ومكافحة الفساد واسترداد الموجودات.
- عدد المبادرات بين الجهات الوطنية والاقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات.
- و جود اتفاقيات ثنائية لتداول المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- صدور قانون جديد للجمعيات الأهلية.
- ارتفاع عدد مبادرات مكافحة الفساد.
- وجود منتديات الكترونية لدعم التواصل الحكومى مع منظمات المجتمع المدنى.

- وجود موضوعات مكافحة الفساد فى برامج وأعمال منظمات المجتمع المدنى.
- تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
- الاستقصاءات، الاستبيانات، استطلاعات الرأى.

وبذلك تم وضع الاستبيان في صورته المبدئية، وقد بلغ عدد عبارات الاستبيان في صورته المبدئية (١٠٠) عبارة.

الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية في الفترة من ٢٠٢٢/٢/١م إلى ٢٠٢٢/٢/١٥م على عينة قوامها (١٠) الخبراء في الإدارة الرياضية خارج عينة الدراسة الأصلية وممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة ولها نفس مواصفات العينة الأصلية، واستهدفت هذه الدراسة التعرف على:

- مدى مناسبة صياغة العبارات لمستوى فهم العينة.
- التأكد من عدم وجود أي عبارات يصعب فهمها.
- إختبار درجة واقعية العبارات.
- إيجاد الصدق.
- إيجاد الثبات.
- تحديد زمن الإختبار.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية أن الاستبيان جاء مناسباً من حيث الصياغة واللغة المستخدمة ولم تظهر أي تعليقات توحي بالغموض أو عدم الفهم.

المعاملات العلمية للاستبيان:

أولا: صدق الاستبيان

ا- الصدق االمنطقي

تقوم فكرة الصدق المنطقى فى جوهرها على اختيار عبارات الاستبيان بالطريقة الطبقية او الطبقية العشوائية التى تمثل ميدان القياس تمثيلا احصائيا صحيحا فيبدئون بتحليل المجال أو الميدان الاختبارى أو الناحية التى يراد قياسها تحليلا يكشف عناصرها المختلفة واقسامها الرئيسية ثم يفصل كل قسم الى أجزاءه المختلفة (٤٩ -٤٠٢)

وقد قام الباحثون باعداد ابعاد وبنود الاستبيان من خلال دراسة مسحية للعديد من المراجع العلمية ورسائل الماجستير و الدكتوراة والدوريات العلمية والمجلات والكتب، وذلك فى حدود ما تمكن الباحثون من الاطلاع عليه، وقد توصل الباحثون الى الابعاد الاساسية للاستبيان، ثم قام الباحثون بتوزيع العبارات على الابعاد المختلفة، وبذلك يرى الباحثون أن ما توصل اليه صادق من الناحية المنطقية.

ب- صدق المحكمين:

قام الباحثون بعرض الاستبيان على الخبراء المتخصصين فى القانون والادارة الرياضية وبلغ عددهم (١٠) خبراء مرفق (١) وكانت نسبة الموافقة على صدق الاختبار لما وضع من اجله وكفايته ٨٠% جدول (٢)

جدول (٢)

آراء المحكمين لمدى كفاية الاستبيان ن = ١٠

عدد المحكمين	كافى تماما	كافى الى حدما	غير كافى
	١٠	٦	٣

١٠	٩	١	–
المجموع	٩	١	–
نسبة اراء الخبراء	%٨٠		

ج- صدق الاتساق الداخلي:

استخدم الباحثون صدق الاتساق الداخلي لحساب معامل الارتباط بين درجة كل معيار ومحور ومقياس والمجموع الكلي له وكذلك بين درجات المحاور والمجموع الكلي للاستمارة وجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

صدق الاتساق الداخلى لمحاور الإستبيان الخاص الخطة المقترحة لمكافحة الفساد الادارى في المؤسسات الرياضية (ن=١٠)

م	المحاور	الدرجة المقدرة
١	الأهداف الرئيسية .	٠,٩٣٥
٢	سياسات التنفيذ.	٠,٩١٢
٣	المسول عن التنفيذ.	٠,٩٤٢
٤	المدى الزمنى للتنفيذ.	٠,٩٠٨
٥	المسئول عن المتابعة.	٠,٩٠٦
٦	مؤشرات قياس الأداء	٠.٩٠٤

قيمة ر الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ = ٠.٥٧٦

قيمة ر الجدولية عند مستوى ٠.٠١ = ٠.٧٠٨

يتضح من جدول (٣) أن معاملات الارتباط بينٍ محاور الاستبيان والدرجة الكلية له تراوحت ما بين (٠.٩٠٤: ٠.٩٤٢) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائيا مما يشير إلى الاتساق الداخلي للاستمارة.

ثبات الاستبيان :

للتحقق من ثبات الاستبيان استخدم الباحثون طريقة الفاكرونباخ، وجدول (٤) يوضح ذلك:

جدول (٤)

معاملات ثبات ألفاكرونباخ لمحاور استبيان الخطة المقترحة والأكثر تكرارا(ن= ١٠)

م	المحـــــــــــــاور	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا
١	الأهداف الرئيسية.	١٠	٠.٧٢
٢	سياسات التنفيذ.	٤٦	٠.٧٣
٣	المسول عن التنفيذ	٦	٠.٨٤
٤	المدى الزمنى للتنفيذ.	١	٠.٩٥
٥	المسئول عن المتابعة.	٥	٠,٩٦
٦	مؤشرات قياس الأداء	٤٢	٠.٩٤

يتضح من جدول (٤) ما يلي :

- تراوحت قيم معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان ما بين (٠.٧٢ : ٠.٩٦) وهي معاملات دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الاستبيان.
- بلغت قيمة معامل ثبات ألفا لمجموع محاور الإستبيان (٠.٩٦) وهي قيمة مقبولة، وبذلك تم وضع الاستبيان في صورته النهائية والتي أستقر فيه الاستبيان على (١٠٠) عبارة.

الدراسة الأساسية:

- تم تطبيق الاستبيان بصورته النهائية على عينة قوامها (١٠) من مجتمع البحث في الفترة من ٢٠٢٢/٧/١٩م إلى ٢٠٢٢/٧/٣٠م واستخدم الباحثون ميزان التقدير الثلاثي موافق (٥) درجات و موافق الي حد ما (٣) درجات وغير موافق (١) درجة.و تم تطبيق استبيان مدي امكانية تطبيق الخطة الاستخراجية لمكافحة الفساد علي (١٠) من الخبراء

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

سوف يستخدم الباحثون مبدئيا الأساليب الاحصائية للنتائج مستعينا ببرنامج (SPSS) للمعالجات الإحصائية.

- النسبة المئوية.
- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- معامل الارتباط لبيرسون.
- الدرجة المقدرة.

إضافة ما يلزم من معالجات طبقاً لاحتياجات البحث.

عرض ومناقشة النتائج :

عرض ومناقشة نتائج التساؤل: ما الخطة المقترحة لمكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الرياضية المصرية؟

تحقيقاً لأهداف البحث في وضع خطة لمكافحة الفساد بالمؤسسات الرياضية المصرية وفى ضوء: **الاستراجية الوطنية لمكافحة الفساد** "مرحلتها الأولى من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ واستكملتها بالمرحلة الثانية من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢" **وفي ضوء الاجابة عن التساؤل الاول والثاني قام الباحثون بتصميم خطة استراتيجية مقترحة لمكافحة الفساد الاداري بالمؤسسات الرياضية جدول(٥)**

بالفعل، تحتاج المؤسسات الرياضية إلى القيام بخطوات جدية لمكافحة الفساد الإداري.

خطوات الخطة التي يمكن إتخاذها لمكافحة الفساد الإداري بالمجال الرياضي :

أولا : زيادة الشفافية في إدارة المؤسسة الرياضية

هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لزيادة الشفافية في إدارة المؤسسة الرياضية، وسأذكر بعضا منها:

١- **نشر المعلومات:** يجب على إدارة المؤسسة الرياضية نشر معلومات كاملة وواضحة حول الميزانية وإيرادات المؤسسة والصفقات المالية، وذلك عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة ومواقع التواصل الاجتماعي.

٢- **التدقيق والمراجعة الدورية:** يجب التدقيق بشكل دوري في كل العمليات المالية والمحاسبية في المؤسسة الرياضية للتأكد من أنها تتم حسب القوانين والتشريعات المعتمدة وتحذف أي ممارسات غير قانونية.

٣- **التشريعات الجديدة:** يمكن إضافة تشريعات تضع قواعد وضوابط لحماية المتعاملين مع المؤسسات الرياضية من أي التلاعبات أو الفساد.

٤- **المراقبة الخارجية:** يمكن لجمعيات المستثمرين الرياضية والمنظمات الرياضية الأخرى التأكد من أن إدارة المؤسسة الرياضية تلتزم بالنزاهة والشفافية في جميع الأنشطة والحسابات المالية.

٥- **الشفافية ونظام الإفصاح:** يجب على إدارة المؤسسة الرياضية إعداد سياسات شفافة وواضحة لمواجهة المشكلات المحتملة للفساد، مثل ثقافة الإفصاح وتبنى أنظمة للتبليغ عن أي شبهات فساد.

ويري الباحثون تطبيق هذه الإجراءات يساعد على زيادة الشفافية في إدارة المؤسسة الرياضية، وذلك يعزز النزاهة ويضمن عدم وجود أعمال فاسدة في المؤسسة.

ثانيا : منح موظفي المؤسسة التدريب على مكافحة الفساد وتوعية العاملين فيها بضرورة الالتزام بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد :

لتحقيق هذا الهدف، يمكن اتباع الخطوات التالية:

١- **تحديد الاحتياجات التدريبية:** يجب على إدارة المؤسسة الرياضية تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين فيما يتعلق بمجالات مكافحة الفساد والنزاهة، ويمكن القيام بذلك عن طريق إجراء دراسة للتحديد الاحتياجات التدريبية.

٢- **تحديد المتدربين:** يجب تحديد المتدربين لحضور التدريب عن طريق اختيار الموظفين ذوي المهارات اللازمة والمهتمين بمجال النزاهة ومكافحة الفساد.

٣- **ضمان جودة التدريب:** يجب تأكد من جودة المدربين وتوفير مقررات تدريبية ذات جودة عالية ومفيدة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.

٤- **تقييم التدريب:** يجب تقييم التدريب والمناقشة بشأن الاستفادة المكتسبة والتأكد من أنه قد ساعد في تعزيز الوعي والالتزام بالنزاهة والشفافية في المؤسسة الرياضية.

٥- **توزيع المواد التدريبية:** يجب توزيع المواد التدريبية الملائمة، مثل الدليل الإرشادي لمكافحة الفساد الإداري، وتحديد المسؤول عن الدعم الفني للموظفين وتزويدهم بالمادة التدريبية اللازمة.

٦- **إنشاء منتديات تفاعلية:** يمكن إنشاء منتديات للموظفين وإدارة المؤسسة الرياضية لتفاعلهم والوصول للإجابات على تساؤلاتهم حول قضايا مكافحة الفساد الإداري، وذلك يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التوعية في المؤسسة.

ويري الباحثون تطبيق هذه الإجراءات يمكن أن يعزز الوعي والالتزام بالنزاهة والشفافية في المؤسسة الرياضية، ويمكن أن يساعد الموظفين في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز النزاهة والشفافية في جميع الأنشطة المالية والإدارية.

ثالثا: إنشاء قسم ومكتب لمكافحة الفساد الإداري وتعيين موفقين :

لإنشاء قسم ومكتب لمكافحة الفساد الإداري وتعيين موفقين في المؤسسة الرياضية، يمكن اتباع الخطوات التالية:

١- **تحديد مدير القسم:** يتم تحديد مدير القسم وهو شخص ذو خبرة في مجال المحاسبة والمالية والمكافحة الفساد.

٢- **تعيين فريق الموفقين:** يجب تعيين مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق والمالية المتمكنين من الكشف عن الاحتيال والفساد.

٣- **إنشاء سياسة وإجراءات المكافحة:** يتم إنشاء سياسة وإجراءات لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الرياضية، ويصبح الفريق المكلف بتنفيذ هذه السياسة.

٤- **التدريب والتوعية:** يمكن تخصيص التدريب والتوعية لإدارة المؤسسة وبقية الموظفين عبر إعداد برامج تدريبية وورش عمل لتوعية الجميع بخطورة الفساد وطرق مكافحته.

٥- **ضمان السرية والحماية:** على القسم المكلف بمكافحة الفساد الإداري ضمان حماية المبلغين وضمان سرية المعلومات والإجراءات.

٦- **التدقيق الدوري:** يجب أن يتم تدقيق السياسات والإجراءات الدورية لما يضمن خلو المؤسسة من أي أثر للفساد.

ويري الباحثون تطبيق هذه الخطوات سيسمح للمؤسسة الرياضية بالتعامل بشكل أكثر فعالية مع مشكلة الفساد الإداري وعزز مكافحته في مختلف أنشطتها.

رابعا : ضرورة وضع سياسة تدقيق ومراجعة دورية للعمليات والحسابات الإدارية

هناك العديد من الخطوات التي يجب اتخاذها لوضع سياسة تدقيق ومراجعة دورية للعمليات والحسابات الإدارية، وهي على النحو التالي:

١. **تحديد مجالات التدقيق:** يجب تحديد المناطق التي ستخضع للتدقيق والتحليل في المؤسسة وذلك بالتعاون مع الإدارة. من خلال ذلك يتم التركيز على الأمور الرئيسية في العملية الإدارية واستكشاف المجالات التي يواجه فيها العمل عوائق.

٢. **تدوين سياسة التدقيق:** تحتاج المؤسسة إلى وضع سياسة واضحة ودقيقة فيما يتعلق بالتدقيق والمراجعة تشمل كل المتطلبات الحكومية وتفاصيل إجراءات التدقيق والمراجعة.

٣. **تشكيل فريق التدقيق والمراجعة:** تحتاج المؤسسة إلى تحديد المهام المطلوبة من قبل فريق التدقيق والمراجعة، وتحديد مهارات الأشخاص الذين سيتم تعيينهم في هذا الفريق.

٤. **تمويل التدقيق:** تحتاج المؤسسة إلى تخصيص الميزانية اللازمة لتمويل عمليات التدقيق والمراجعة، وتحديد ما إذا كان يجب التعاقد مع شركات تدقيق خارجية أو استخدام فريق داخلي.

٥. **تحليل نتائج التدقيق:** يجب تحديد المقاييس الذي بواسطتها يتم تحليل نتائج التدقيق وتوظيف العيوب في الإدارة.

٦. **الإبلاغ عن النتائج:** يجب على فريق التدقيق والمراجعة أن يبلغ الإدارة بشأن المخالفات التي تم اكتشافها وتسليط الضوء على القضايا التي تحتاج إلى تصحيح.

ويري الباحثون تطبيق هذه الخطوات سيساعد على ضمان تنفيذ سياسة تدقيق ومراجعة دورية للعمليات والحسابات الإدارية بنجاح ومعالجة المشكلات المالية والإدارية التي ممكن ان تحدث.

خامسا: إستخدام التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري بالمجال الرياضي :

التحول الرقمي يمكن استخدامه كأداة فعالة في مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الرياضية، والإجراءات التالية يمكن أن تساعد على تحقيق ذلك:

١- **إدارة المعلومات الإلكترونية:** يمكن استخدام البرمجيات والتطبيقات الرقمية لتوليد، تخزين وإدارة المعلومات الخاصة بالأنشطة الرياضية. يمكن استخدام هذه المعلومات لتحسين الفحص وصياغة تقارير المخاطر الخاصة بالفساد الإداري.

٢- **صنع القرارات القيادية الذكية:** يمكن استخدام تقنيات التحليل الذكي والتعلم الآلي (Machine Learning) الرقمية للكشف عن الأنماط الغير طبيعية والاشعار بالمخاطر المحتملة للفساد الإداري.

٣- **نظام الرصد والتقييم المستمر:** يمكن استخدام البرامج والأنظمة الرقمية للمراقبة والتحقق المستمر وتقييم الإ جراءات المتخذة لمكافحة الفساد الإداري، ولمعرفة نقاط الضعف والتحسن على نظم الإدارة الرقمية المستخدمة.

٤- **التحقق البيانات المفتوحة (Open Data verification):** يمكن توفير بيانات عامة وطورها لتكون مفتوحة للجميع و استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لعمل مقارنة وتحليل البيانات لتحديد البيانات التي يشتبه أنها نشأت بطرق غير قانونية أو مشبوهة.

٥- **التدريب:** يمكن استخدام التحول الرقمي لتوفير التدريب عن بعد للموظفين والرياضيين والجمهور عامة بشأن الأخلاقيات الرياضية والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري. يمكن كذلك إدخال نظم تقييم الأداء الأخلاقي للمؤسسة الرياضية.

٦- **تطوير أنظمة وتطبيقات مراقبة خاصة بقطاع الرياضة:** من أجل التحقق من المدفوعات الرياضية والعقود وحسابات الإنفاق وتحديد نقاط الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية.

ويري الباحثون باستخدام التحول الرقمي في مكافحة الفسا د الإداري في المؤسسات الرياضية، يمكن تطوير نظم أفضل للإدارة والمراقبة والتحقق من الانتهاكات، وبالتالي القضاء على الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية بشكل أكثر فعالية.

سادسا: تطبيق عقوبات رادعة لأي شخص يتورط في شبهات فساد اداري

تطبيق عقوبات رادعة للمتورطي ن في شبهات الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية يعتمد على القوانين القائمة ولوائح المؤسسة الرياضية.

يمكن تحقيق ذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

١- تحديد العقوبات الخاصة بمختلف أنواع الفساد الإداري، بما في ذلك الرشوة، الاحتيال المالي، والصراعات المصلحية.

٢- تطبيق هذه العقوبات بحزم، بما في ذلك العقوبات القانونية، مثل التحقيق والمحاكمة والحكم الجزائي، والإعفاء من العمل وحرمان المشاركة في الأنشطة الرياضية المختلفة، وفرض غرامات مالية.

٣- المحافظة على الشفافية والعدالة في جميع مراحل التحقيقات والتحققات والتحقيقات الداخلية للتأكد من أن العقوبات تعتمد على الإثبات وليس على شكوك أو افتراضات.

٤- استخدام وسائل الإعلام المختلفة (الصحف والإذاعة والتلفزيون) لتوعية الجمهور بمدى أهمية محاربة الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية وتأكيد على مبادئ اللوائح الرياضية.

٥- توفير ا لموارد المالية والتدريبية اللازمة إلى مكتب مكافحة الفساد الإداري لشرح القوانين القائمة والطرق الفعالة للتحقق والكشف عن أي ممارسات فاسدة و تحري مصادر الفساد.

وبتطبيق هذه الإجراءات والتدابير، يمكن تحقيق مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية وخفض مستوى حدوث هذا النوع من الفساد في المستقبل، إذ يمكن أن يظهر الفرد محبة المال أكثر من حب اللعبة أو المبادئ الرياضية.

سابعاً: رفع الوعي بين الرياضيين والمدربين حول أهمية النزاهة والشفافية في المؤسسات الرياضية

لا يمكنني تحديد مستوى وعي محدد لمشكلة الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية، لكن يمكن القول بأن هذا الموضوع قد بدأ يتلقى اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة. ولقد شهدت بعض المؤسسات الرياضية حالات فضائح فساد في الإدارة الرياضية، وهذا قد دفع منظمات الدولة السيادية والجمعيات الرياضية لاتخاذ خطوات لمكافحة الفساد وتمكين الرياضة من السير في طريقها الصحيح.

ويمكن رفع الوعي بين الرياضيين والمدربين حول أهمية النزاهة والشفافية في المؤسسات الرياضية عن طريق مجموعة من الإجراءات الواضحة والهادفة، والتي تشمل:

١- **إعطاء الأمثلة الحسنة:** يجب أن تقدم المؤسسة الرياضية وموظفيها واللاعبين أنفسهم أمثلة حية للنزاهة والشفافية، بأن يؤديوا مسؤولياتهم بأمانة وإخلاص، مما يعكس القيم الرياضية.

٢- **التدريب والتوعية:** يجب وضع برامج توعوية وتدريبية للموظفين والرياضيين وإجبارهم على الإختبارات المناسبة لتوفير المعلومات اللازمة لفهم أهمية النزاهة والشفافية، والتي تشمل الأخلاقيات والممارسات الأخرى المتبعة.

٣- **إنشاء قسم ومكتب لمكافحة الفساد:** في إطار التحولات نحو المؤسسات الرياضية الشفافة والأخلاقية، يمكن إنشاء قسم متخصص للمراقبة ومكافحة الفساد، وتحديد المسائل المتعلقة بالإجراءات المتبعة في إدارة المؤسسة الرياضية.

٤- **تحديد الاحتياجات التدريبية:** يجب تحديد الاحتياجات التدريبية في الأخلاقيات الرياضية، وتنفيذ التدريبات الخاصة بها، والتي تشمل العمل الذي يقوم به الرياضيون، وأساليب اللياقة الأخرى، بما يتناسب مع بنية المؤسسة الرياضية وثقافتها الرياضية.

٥- **ضمان السرية والحماية:** يجب على اللاعبين والمدربين و العاملين في المؤسسة الرياضيةِ الرجوع للإدارة الخاصة بالشكاوى الموجهة ضد الأعمال الفاسدة والممارسات غير الأخلاقية، ضمانا لتحقيق العدالة وحماية الشاهد أو المبلغ من التعرض للعقاب أو الانتقام.

٦- **التدقيق الدوري:** يجب أن يقيم تدقيق دوري لمراجعة إجراءات المؤسسة الرياضية لضمان تطبيق الأسس الأخلاقية المتبعة وتحقيق الشفافية والنزاهة.

ويري الباحثون بتطبيق هذه الإجراءات الواضحة والفعالة، يمكن رفع الوعي بين الرياضيين والمدربين حول أهمية النزاهة والشفافية في المؤسسات الرياضية، وبالتالي، تحسين الإنضباط ونموذج قدوة حقيقي للشفافية والنزاهة في المجتمع.

كما يري الباحثون التزام المؤسسات الرياضية بتنفيذ هذه الخطوات السبعة سيساعد على تحريك عجلة مكافحة الفساد الإداري وتعزيز النزاهة والشفافية في الأنشطة الرياضية.

جدول (٥)

الخطة الاستراتيجية التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

م	الأهداف الرئيسية	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المدى الزمنى للتنفيذ	المسئول عن المتابعة	مؤشرات قياس الأداء
١	الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الرياضي الحكومى والاهلي للدولة وتحسين الخدمات الجماهيرية	- تعديل وتحديث الهياكل التنظيمية. - دعم الرقابة الداخلية. - إصلاح نظم التعيين والتقييم والترقية. - إصلاح هياكل المرتبات والأجور. - تدريب الاداريين والأخصائيين بكافة المستويات الإدارية الحكومية والاهلية. - تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنتها.	- وزارة الشباب والرياضة - اللجنة الالمبية المصرية. - الاتحادات الرياضية. - الجهاز المركزى للمحاسبات. - مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. - نقابة المهن	متوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٧)	- الجمعيات العمومية. - اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. - منظمات المجتمع المدنى. - الصحف ووسائل الإعلام.	- وجود جدول أجور معدل. - وجود هياكل تنظيمية محدثة ومطبقة. - صدور قانون جديد للعاملين بالمجال الرياضي. - زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتدريب العاملين بالجهاز الحكومى بالدولة. - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. - الاستقصاءات،

م	الأهداف الرئيسية	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المدى الزمنى للتنفيذ	المسئول عن المتابعة	مؤشرات قياس الأداء
		– تفعيل تبادل المعلومات بين المؤسسات الرياضية الكترونيا.	الرياضية.			الاستبيانات، استطلاعات الرأى.
٢	إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى كافة عناصر المنظومة الإدارية	– تفعيل مدونات سلوك الموظفين. – تفعيل قانون منع تضارب المصالح للموظفين الحكوميين وميكنة إقرارات الذمة المالية. – إتاحة البيانات والمعلومات عن أعمال الجهاز الإدارى للدولة فيما لا يضر بالأمن القومى وسرية البيانات الشخصية للمواطنين. – إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقا لدستور ٢٠١٤م والقوانين المنظمة لذلك. – نشر التوعية عن الأجهزة الرقابية واختصاصاتها فى مجال منع ومكافحة الفساد. – نشر الموازنة العامة للدولة فى شكل مبسط.	– وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. – الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية.	قصير (خلال عام ٢٠٢٤)	–الجمعيات العمومية – مجلس النواب. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – منظمات المجتمع المدنى. – الصحف ووسائل الإعلام.	– ربط بعض الحوافز للعاملين بمدى الالتزام بمدونات السلوك. – وجود نظم لميكنة إقرارات الذمة المالية للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة. – صدور قانون إتاحة وحرية المعلومات. – وجود مواقع الكترونية محدثة للجهاز الادارى للدولة. – تعديل قانون المناقصات والمزايدات. – تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
٣	سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد	– استحداث والعمل على تطوير منظومة تشريعات مكافحة الفساد للتأكد من كفايتها واتساقها مع دستور مصر ٢٠١٤ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنها على سبيل المثال: * سن قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء * سن قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات، تعديل قانون المناقصات والمزايدات * تحديث التشريعات المنظمة لعمل واستقلالية الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد. * تحديث التشريعات المنظمة للصناديق الخاصة. * تطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية.	– مجلس النواب. – وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. – الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية.	متوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٧)	– الجمعيات العمومية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – منظمات المجتمع المدنى. – الصحف ووسائل الإعلام.	– صدور القوانين الحديثة المعنية بمنع ومكافحة الفساد. – صدور القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية. – تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
٤	تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة	– تطوير نظم العمل بجهات التحقيق والمحاكم مع توفير الدعم الفنى والمالى اللازمين. – دعم قدرات وحداتٍ تنفيذ الأحكام القضائية تحقيقا لمبدأ سيادة القانون. – إنشاء محاكم متخصصة لجرائم الفساد.	– وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية	متوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٧)	– مجلس النواب. – الجمعيات العمومية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – منظمات المجتمع المدنى.	– معدلات الإنجاز وفقا لإحصائيات التنفيذ. – إنجاز ميكنة الأعمال القضائية. – تنفيذ إنشاء المحاكم المتخصصة فى جرائم الفساد. – تقارير المتابعة

م	الأهداف الرئيسية	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المدى الزمنى للتنفيذ	المسئول عن المتابعة	مؤشرات قياس الأداء
			الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية		– الصحف ووسائل الإعلام.	المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
٥	دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد	– تطوير هياكل الأجهزة الرقابية وبما يتناسب مع طبيعة عمل كل منها. – توفير الدعم المالى والفنى للأجهزة الرقابية. – تدعيم استقلالية الأجهزة الرقابية.	– وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية. – الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. – الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد.	متوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٧)	–الجمعيات العمومية. – مجلس النواب. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.	– وجود هياكل تنظيمية محدثة ومعتمدة للأجهزة الرقابية. – زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للأجهزة الرقابية. –صدور قوانين ولوائح حديثة بتنظيم عمل الأجهزة الرقابية وفقا لدستور ٢٠١٤. – تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
٦	الارتقاء بالمستوى المهني والمعيشى للعاملين بالمجال الرياضي وتحقيق العدالة الاجتماعية.	– رفع مستوى الدخول وعدالة توزيعها. – ترشيد الانفاق الحكومى لدعم مشروعات التنمية. – زيادة التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة. – تخفي الأعباء على أصحاب الدخول المحدودة. – تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبى والجمركى.	– وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية.	متوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٧)	– مجلس النواب. – الجمعيات العمومية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – منظمات المجتمع المدنى. – الصحف ووسائل الإعلام.	– زيادة الاعتمادات المالية للمشاريع الاستثمارية والتنموية بموازنتى ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧. – ارتفاع عدد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. – ارتفاع متحصلات الضرائب ومتابعة تقارير حجم التهرب الضريبى والجمركى. – تقارير المتابعة العدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. –الاستقصاءات،الاستبيانات، استطلاعات الرأى.
٧	رفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته، وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة.	– ترسيخ القيم الدينية والعادات السلوكية الإيجابية. – التوعية الجماهيرية بشأن خطورة الفساد وتعزيز دور المواطنين فى ممارسة الرقابة الشعبية لمواجهته. – تفعيل دور الإعلام فى مواجهة الفساد. – تدعيم الثقة فى	–– وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية. – أجهزة الرقابة الداخلية بالوزارات المختلفة. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.	متوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٧)	– مجلس النواب. – الجمعيات العمومية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – منظمات المجتمع المدنى. – الصحف ووسائل الإعلام.	– وجود برامج تعليمية وتوعية بمخاطر الفساد. – ارتفاع عدد المبادرات المجتمعية لمكافحة الفساد. – تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – الاستقصاءات،

م	الأهداف الرئيسية	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المدى الزمنى للتنفيذ	المسئول عن المتابعة	مؤشرات قياس الأداء
		مؤسسات الدولة.	– الصحف ووسائل الإعلام. – المؤسسات التعليمية والدينية.			الاستبيانات، استطلاعات الرأى.
٨	تعزيز التعاون المحلى فى مجال مكافحة الفساد	– تطوير التشريعات والأطر الحاكمة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد. – وضع آليات حديثة للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.	– مجلس النواب. – وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.	قصير خلال عام ٢٠٢٤	–الجمعيات العمومية. – مجلس النواب. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.	– وجود نظم لتبادل البيانات والمعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد. – تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
٩	تعزيز التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد	– دعم الجهود المبذولة لتطوير التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات وما يتطلبه من إصدار التشريعات والتصديق على الاتفاقيات. – تعظيم تمثيل مصر فى الفاعليات الاقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد. – تفعيل بنود الاتفاقيات المصدق عليها فى مجال منع ومكافحة الفساد. – الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد.	– مجلس النواب. – وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – وزارة الخارجية. – وزارة العدل. – النيابة العامة. – الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد.	قصير خلال عام ٢٠٢٤	– اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. –الجمعيات العمومية. –مجلس النواب. –منظمات المجتمع المدني. – الصحف ووسائل الاعلام.	– انعقاد الدورات التدريبية فى مجال منع ومكافحة الفساد واسترداد الموجودات. – عدد المبادرات بين الجهات الوطنية والاقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات. – وجود اتفاقيات ثنائية لتداول المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون. – تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.
١٠	مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.	– مراجع ووضع الأطر القانونية لإنشاء وعمل الجمعيات الأهلية. – تشجيع منظمات المجتمع المدنى على الاهتمام بمحاربة الفساد وإعطائه أولوية. – تيسير وصول منظمات المجتمع المدنى للمعلومات المتاحة بما لا يمس بالأمن القومى أو الصالح العام وبناء	– مجلس النواب. – وزارة الشباب والرياضة – اللجنة الالمبية المصرية. – الاتحادات الرياضية. –الجهاز المركزى للمحاسبات. – مديريات رعاية الشباب وافرع الإتحادات. – نقابة المهن الرياضية. – وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى. – وزارة التضامن الاجتماعى. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد.	طويل ٢٠٢٤ الي ٢٠٢٨	– الجمعيات العمومية. – اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – الصحف والإعلام المرئى والمسموع.	– صدور قانون جديد للجمعيات الأهلية. – ارتفاع عدد مبادرات مكافحة الفساد. – وجود منتديات الكترونية لدعم التواصل الحكومى مع منظمات المجتمع المدنى. – وجود موضوعات مكافحة الفساد فى برامج وأعمال منظمات المجتمع المدنى. – تقارير المتابعة المعدة

م	الأهداف الرئيسية	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المدى الزمنى للتنفيذ	المسئول عن المتابعة	مؤشرات قياس الأداء
		قنوات اتصال تربط منظمات المجتمع المدنى بالجهاز الادارى والأجهزة الرقابية بالدولة.	– الجهاز المركزى للمحاسبات. – الجهاز المركزى للتنظيم والادارة. – الصحف والإعلام المرئى والمسموع. – منظمات المجتمع المدنى.			بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد. – الاستقصاءات، الاستبيانات،

بعض التساؤلات التي يجب مراعاة الإجابة عليها للوصول لأفضل الاليات لمكافحة الفساد والتحقق من مدي فاعلية الخطة المقترحة؟

١ . ما هو مستوى الوعي بمشكلة الفساد الإداري في المؤسسات الرياضية؟
٢. هل يتم تطبيق أسس النزاهة والشفافية في إدارة المؤسسات الرياضية؟
٣ . هل تعمل المؤسسات الرياضية على وضع خطط عمل واضحة لمكافحة الفساد الإداري؟
٤. ما هي الآليات التي يمكن استخدامها لتطوير مسؤولية الإدارة والشفافية في المؤسسات الرياضية؟
٥ . ما هي الخطوات التي تجريها المؤسسات الرياضية لتحسين العلاقات مع الجماهير وزيادة مستوى الثقة في الإدارة؟
٦. هل تستخدم المؤسسات الرياضية أدوات الحوكمة الرشيدة وأساليب التواصل المباشر مع الجمهور لتقليل فرص الفساد الإداري؟
٧. هل ترسي المؤسسات الرياضية العقود والصفقات بشكل شفاف ويتم مراجعة عمليات الشراء بطريقة دقيقة؟
٨. هل يوجد برنامج تدريبي خاص لموظفي المؤسسات الرياضية للتعريف بمفهوم الفساد الإداري وكيفية تجنبه؟
٩ . هل يتوافر في المؤسسات الرياضية جهاز مخصص للإبلاغ عن الفساد الإداري؟
١٠. هل تعاقد المؤسسات الرياضية مع مراجعين ماليين لتدقيق حساباتها والتحقق من الاستخدام السليم للموارد؟

وهناك عدة آليات يمكن استخدامها لتطوير مسؤولية الإدارة والشفافية في المؤسسات الرياضية، ومن بينها:

١- وضع معايير وقواعد صارمة لضمان المساءلة والشفافية في إدارة الأمور المالية والإدارية للمؤسسة الرياضية.
٢- إجراء تدريبات متكررة لأعضاء الإدارة والموظفين حول أهمية المساءلة والشفافية في المؤسسات الرياضية.
٣- تعزيز الشفافية عن طريق نشر تقارير مالية دورية وإعلانات عامة عن النشاطات التي تقوم بها المؤسسة.
٤- تشكيل لجان مراجعة داخل المؤسسة الرياضية للتحقق من الالتزام بالمعايير الدولية للمساءلة والشفافية ومتابعة تنفيذ الإجراءات اللازمة.
٥- تفعيل دور الرقابة الاجتماعية من خلال تشكيل منظمات مجتمعية وجمعيات تهتم بشؤون المؤسسات الرياضية وتنشر حقائق ومعلومات عنها.
٦- اعتماد الإدارة لدور داعم للعمل الاجتماعي الشامل ودعم الشفافية والمحاسبة المالية، كما يمكن التطوير في منظومة الإدارة ونظام العمل وذلك عن الشفافية في توزيع المناصب والأدوار داخل المؤسسة، والتعاقدات الداخلية، وأهمية دورها في الدعم الإجتماعي للمجتمع.

ويري الباحثون إن تطبيق هذه الآليات يمكن أن يتيح فرصة لتحقيق شفافية ومسؤولية عالية للمؤسسات الرياضية وهذا يساهم في تعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسات الرياضية ويؤدي إلى النجاح المستدام في العمل الرياضي المحلي والدولي

أولا: الاستنتاجات:

فى ضوء هدف البحث وتحقيقاً للإجابة على تساؤلاته وفى حدود مجتمع وعينة البحث ومن خلال عرض ومناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى ما لاحظه الباحثون أثناء تطبيق البحث، توصل الباحثون إلى الاستنتاجات التالية:

١. توجد مخالفات ادارية بالمؤسسات الرياضية.
٢. عدم الاستفادة من بعض الأصول (ارضى- إنشاءات) "المؤسسات الحكومية ينتشر إلى حد ما.
٣. الخطة الاستراتيجية الوطنية الموضوعة من قبل هيئة الرقابة الادارية: اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد: الاستراجية الوطنية لمكافحة الفساد "مرحلتها الأولى من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ واستكملتها بالمرحلة الثانية من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ تتناسب تماما للتطبيق بالمؤسسات الرياضية.

ثانياً: التوصيات:

فى ضوء ما أظهرته نتائج هذه الدراسة ، يتقدم الباحثون بالتوصيات التالية:

- تطبيق **الخطة الاستراتيجية المقترحة لمكافحة الفساد الاداري بالمؤسسات الرياضية**
- وضع رؤية ورسالة واضحة للمؤسسات الرياضة بمحافظات جمهورية مصر العربية في الوقاية ومواجه الفساد.
- تحديد المسؤليات والواجبات المنوط بها كافة العاملين بالمؤسسات الرياضية، حتى لا يحدث التضارب ومن ثم ينشأ الصراع والفساد.
- تحديث نظم الأداء بكافة المؤسسات الرياضية والقطاعات التابعة لها، مع توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة للتطوير.

((المراجـــــــــــع))

١- **أحمد مصطفى أحمد:** الرقابة المالية والادارية و دورها في الحد من الفساد الاداري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م.

٢- **أحمد هشام السامرائي:** أثر استراتيجيات التدريب لتطوير الموارد البشرية في القطاع الحكومي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ٢٠١٠م.

٣- **الوزاني كنزة:** اثر الفساد الاداري علي ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر" الجزائر ٢٠١٥.

٤- **جمال محمد علي:** "الادارة الرياضية في القرن ال٢١" دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٨م.

٥- **جمال محمد علي:** "التنمية الإدارية في الإدارة الرياضية والإدارة العامة"، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٦- **سعد شلبي:** "مجالات التسويق والأستثمار بالأندية المصرية والأوربية دراسة تحليلية بحث منشور، المجلة العلمية بكلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦م.

٧- **عمر اسماعيل حسين:** "دور وسائل الإعلام فى كشف الفساد الإداري والمالي"، المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، وزارة المالية، العراق ٢٠١٣م.

٨- **هيئة الرقابة الادارية:** اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد: الاستراجية الوطنية لمكافحة الفساد "مرحلتها الأولى من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ واستكملتها بالمرحلة الثانية من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢" : جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤م